نظرة عامة

تشير نتائج الاستقصاء الشهري للظرفية الصناعية الذي أنجزه بنك المغرب برسم شهر يناير[1] إلى ركود في الإنتاج وتراجع في المبيعات. وفي ظل هذه الظروف، بلغت نسبة استخدام الطاقات 77%.

وقد سجل الإنتاج ارتفاعا في «الصناعات الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين»، وتراجعا في «النسيج والجلد» وفي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

أما المبيعات، فقد عرفت ارتفاعا في «الصناعات الغذائية» وفي «النسيج والجلد»، وركودا في «الميكانيك والتعدين»، وتراجعا في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية». وحسب الوجهة، انخفضت المبيعات الإجمالية في السوق المحلية والخارجية على حد سواء.

وبخصوص الطلبيات، فقد سجلت ركودا، نتيجة لارتفاعها في «الصناعات الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين»، وتراجعها في «النسيج والجلد» وفي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

من جهتها، استقرت دفاتر الطلبيات إجمالا في مستوى عاد، مع مستويات تفوق العادي في «الصناعات الغذائية» وفي «الميكانيك والتعدين»، وأقل من العادي في «النسيج والجلد» وفي «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية».

وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب المقاولات الصناعية ارتفاعا إجماليا في الإنتاج والمبيعات بجميع الفروع، باستثناء «النسيج والجلد» حيث يتوقعون ركودا في الإنتاج. غير أن حوالي مقاولة واحدة من أصل أربعة أعربت عن اللايقين فيما يتعلق بالتطور المستقبلي للإنتاج.

[1] تم إنجاز الاستقصاء بين 2 و26 فبراير 2026، وتعد النتائج على أساس نسبة الإجابة الإجمالية التي بلغت 61%.